

## هيئات الملتقى:

**الرئيس الشرفي للملتقى:**

أ.د/ طهاري عبد الكريم  
مدير المركز الجامعي افلو

**رئيس الملتقى:**

د/ قزران مصطفى

نائب رئيس الملتقى:

د/ بن عمر الحاج عيسى

**رئيس اللجنة العلمية للملتقى:**

د/ جعيرن عيسى

نائب رئيس اللجنة العلمية:

د/ بريشي بلقاسم

**رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى:**

د/ زغودي عمر

## أهداف الملتقى:

1- رصد أهم المخاطر المترتبة عن تقلبات المنظومة القانونية في الجزائر.

2- إجراء مقارنة من حيث البنية الهيكلية والوظيفية لأنظمة التشريع الاقتصادي الجزائري، ومن حيث إستراتيجية بناء المنظومة القانونية الاقتصادية بنظيراتها في التجارب الدولية.

3- تشخيص المعوقات التي تعترض استقرار البنية القانونية الاقتصادية في الجزائر.

4- استشراف مختلف المسارات والآليات التي تكفل استقرار وثبات المنظومة القانونية الاقتصادية في الجزائر.

## محاو الملتقى:

1- مدخل مفاهيمي لمقتضيات الأمن القانوني في مجال التشريعات الاقتصادية (المرتكزات، الأسس، الوظائف، الآثار)

2- الأنماط المعيارية المؤمنة لاستقرار الإطار القانوني للاقتصاد الوطني وفق التجارب الدولية.

3- آليات تفعيل وتجسيد الأمن القانوني للتشريعات الاقتصادية الجزائرية (الأطر النظرية، الآليات الإجرائية)

## إشكالية الملتقى:

لقد شهدت الجزائر خلال السنوات الأخيرة تكثيفا للتشريعات الاقتصادية من خلال إقرار مجموعة من النصوص القانونية التي تمس بشكل مباشر وغير مباشر بالإطار القانوني للاقتصاد الوطني، وذلك بهدف موازنة البيئة القانونية الجزائرية لقيم العولمة الاقتصادية، لا سيما في ظل التنافس الحاد على استقطاب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال الأجنبية، فضلا على أن التقلبات المتعددة للاتجاهات الاقتصادية فرضت آليات وأسس مستحدثة تستوجب إحداث إصلاحات هيكلية ووظيفية لإنعاش وترقية الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي جعل مبدأ الأمن القانوني يتعرض لبعض الاختلالات ويؤسس على أرضية قانونية هشة، وإذا كان من البديهي أنالقوانين المنظمة للمجال الاقتصادي في الجزائر تحتاج إلى تطوير وتعديل بما يتماشى مع التطور الاقتصادي والسياسي الحاصل، إلا أنه يجب ضبط الوتيرة المتسارعة لهذا التطور لتفادي ظاهرة التضخم القانوني بمفهومها السلبي، الأمر الذي يجعل محاولة الامام بكل النصوص القانونية المبعثرة صعبا على المختصين ناهيك عن المتعاملين، وعليه فإن الإشكالية التي تداعى عنها منطلقها هي:

مامدى استقرار المنظومة القانونية الاقتصادية الوطنية؟ وماهي الآليات المتاحة لتأمين أرضية قانونية صلبة وثابتة للتشريعات الاقتصادية في الجزائر؟



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي أفلو  
معهد الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



بالتنسيق مع مخبر الدراسات القانونية والاقتصادية

ينظم  
الملتقى الوطني الافتراضي

بعنوان

الأمن القانوني في مجال  
التشريعات الاقتصادية  
الجزائرية

وذلك يوم: 2020/03/25



## استمارة المشاركة:

الاسم .....  
اللقب: .....  
الرتبة العلمية: .....  
مؤسسة الانتساب: .....  
ملخص المداخلة باللغة العربية:

ملخص المداخلة باللغة الاجنبية:

الكلمات المفتاحية: (لا تتعدى 06 كلمات):

التوصيات:

## شروط المشاركة:

- أن تكون المداخلة في أحد المحاور الأساسية للملتقى وألا تكون قد سبقت المشاركة بها في ندوات أو مؤتمرات أو تم تقديمها للنشر من قبل.
- يجب مراعاة المنهج العلمي القواعد الأكاديمية المتعارف عليها.
- تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية، وتقدم المداخلة مع الملخص على أن لا يتجاوز 10 أسطر.
- تحرر المداخلة في حدود 20 صفحة حجم (A4) شاملة المراجع والملاحق؛
- تكتب المداخلات على برنامج (MICROSOFT WORD) بخط (Traditional Arabic) حجم 14 بالنسبة للمداخلات باللغة العربية، و 11 بالنسبة للهوامش، وبخط (Book Antiqua) حجم 12 بالنسبة للمداخلات باللغة الانجليزية، و 10 بالنسبة للهوامش.
- \* توضع الهوامش والمراجع أليا في نهاية المداخلة.
- تشمل الصفحة الأولى من البحث على اسم الملتقى والجهة المنظمة، اسم ولقب الباحث، الدرجة العلمية، التخصص، عنوان المداخلة، محور المداخلة، وكافة المعلومات المتعلقة بالاتصال به.
- ترسل المداخلات كاملة خلال الآجال المحددة إلى العنوان الإلكتروني التالي:

conferenceafloudroit@gmail.com

## تواريخ هامة:

- 1- آخر أجل لاستقبال المداخلات كاملة: 2021/03/10
- 2- يتم إشعار المتدخلين المقبولة مداخلتهم ابتداء من 2021/03/17

